مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

معوقات تمكين المرأة لصنع القرار في البرلمان العراقي

أ.م.د.رنا مولود شاكر *

المقدمة:

نصت معظم اتفاقيات حقوق الانسان وغالبية الدساتير الوطنية على حق المرأة في المشاركة السياسية بشكل متساوي مع الرجل, غير ان هذه المساواة لم تكن من الناحية الواقعية كافية لضمان تمثيل عادل للنساء في البرلمان العراقي, بسبب المعوقات المجتمعية والثقافية التي تقف عقبة في وصول المرأة الى مواقع صنع القرار فيه. ولتجاوز هذه المعوقات تبنى دستور ٢٠٠٥ نظام الكوتا النسائية، كرست اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة لسنة ١٩٥٢ ,للنساء الحق والاهلية الكاملة في انتخابهن في الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام وفي تولي الوظائف العامة بشرط التساوي مع الرجال دون تمييز .وتعد هذه الاتفاقية اول معاهدة ذات طابع عالمي تتعهد فيه الدول الاطراف بالتزام قانوني خاص بممارسة المرأة حق الترشيح لعضوية المجالس النيابية بشرط المساواة مع الرجل. كما الزمت اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة في نص (م/ ٧) الدول الاطراف باتخاذ جميع التدابير المناسبة من اجل القضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية على ان تكفل الدولة للمرأة بوجه خاص حقها في التصويت واهليتها للانتخاب بالاقتراع العام،كما الزمت هذه الاتفاقية الدول الاطراف فيها اتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لحماية حقها في الترشيح والمساواة مع الرجل في هذا المضمار، وقد احدثت هذه الاتفاقية تطور قانوني واضح للعيان في مجال المساواة القانونية والسياسية بين المرأة والرجل، ان المشاركة السياسية للمرأة تجد اساسها القانوني في اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة, كما يعتد بالدساتير الوطنية التي تفعلها الدول الاطراف التزاما منها بالاتفاقيات التي تنص على مبدأ المساواة, اساسا قانونيا لتمتع المرأة بحق المشاركة السياسية في الترشيح والانتخاب على المستوى الوطني، الا ان مشاركة المرأة عموما في مواقع صنع القرار السياسي ظل محدودا, وذلك ادى لاخفاقها

* مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد
rana.mawlood@cis.uobaghdad.edu.iq

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

في تحقيق النجـاح في الانتخابـات النيابية, لذلك اسـتدعت الضرورة اللجـوء لنظـام الكوتا ليتيح للنساء فرصة الوصول للمجالس المنتخبة, كتدبير مؤقت ومرحلي يحسـن من مشاركتهن في مواقع صنـع القرار، وايجاد هذا النـوع للنظام لا يمثل بديلا عن تراجع حق المرأة بالمشاركة السياسية, لكنـه نوع مـن التمييـز الايجابي وظـف لصالح تخصيـص حـد ادنى مـن المقاعد لهـا ويعد هذا تطبيقه من اكثر الاسـاليب نجاعة لتحفيز مستوى المشاركة السياسية للمرأة.

فرضيـة البحـث: أن زيـادة تمثيـل المـرأة فـي الانتخابات أسـهم بتمكينها سياسيا لكنه لم يمنحها حقهـا السياسـي الكامل لصنع القرار التشـريعي بإرادة حـرة بعيداً عن أجنـدات الحزب أو الكتلة السياسية المنضمة إليها.

قسم البحث على مبحثين:

المبحث الأول: الكوتا النسائية ودورها في تمكين المرأة لصنع القرار التشريعي

المبحث الثاني: المحددات السياسـية والأجتماعية للمرأة لصنعها القرار في البرلمان

المبحث الأول: الكوتا النسائية ودورها في تمكين المرأة لصنع القرار التشريعي

أن الكوتـا هي تعبير لاتيني يعني «نظام انتخابي يهـدف الى ضمان حقوق الأقليات في الانتخابات العامـة للوصـول إلـى السـلطة السياسـية»[١]، وتشـكل تدبيرا إيجابياً يتم بموجبه تخصيص عدد من المقاعد في المؤسسـات الحكومية التشـريعية والتنفيذية او في المؤسسات غير الحكومية وحتى الأحزاب السياسية, للجماعات الاثنية او الاقليات العرقيـة او الدينيـة او في المجتمعـات المتنوعة والتـي تعانـي من الاقصـاء او التهميـش, وذلك لضمان «مشـاركتها في الحياة السياسية وصولا الى مواقع صنع القرار, من اجل تحقيق المسـاواة والعدالة القانونية والسياسـية والتقليل من التمييز بين هـذه الفئات لترسـيخ السـلم المجتمعي»[٢]، امـا «الكوتا النسـائية» فأنها تقضـي بتخصيص عدد محـدد من المقاعد فـي الهيئات التشـريعية (المجالـس النيابية) للنسـاء، بحيث لا «يجوز أن تقل عدد المقاعد التي تشـغلها النسـاء عن النسبة المقررة قانوناً، أي أن هناك حصة نسـائية محددة لابد من شغلها من قبل النساء»[٣].

بمعنـى ان النظام يفرض حصـص معينة للمرأة بالمجالس النيابية عبـر تخصيص عدد محدد من المقاعـد للمـرأة في المجالـس النيابية, او نسـبة محـددة من المرشـحين على قوائـم الاحزاب او الكيانـات السياسـية لضمـان ترشـيح او انتخاب الحد الادنى من النسـاء، وقد عرفها البعض بانها شـكل من اشكال التدخل الايجابي لزيادة حصص المرأة ومساعدتها على تجاوز العقبات التي تعيق مشـاركتها السياسـية بالمقارنة مـع الرجال وهو مـا يعني ان الكوتا النسـائية تسـتند علـى «مبدا تخصيـص المقاعد للعنصر النسـوي في مراكز الحكـم وهو «نوع مـن التدبيـر الايجابي لتمكين المرأة من تولي مراكز صنع القرار في الدولة»[٤] .

واذا ما نظرنا الى نظام الكوتا النسائية بتجرد نجد ان المقصود به تحديد مقاعد للنسـاء في البرلمان والمجالـس النيابية تتنافس عليه النسـاء فقط, ولا

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

يتنافس معهن الرجال في هذا النظام, ولكن فيما لو حصلت مرشحة او اكثر على اعداد تتجاوز الحصة المحددة لها, يمكنها التنافس مع الاصوات التي حصل عليها المرشحين من الرجال.

اما الكوتا النسائية في الانتخابات, عبارة عن «اجراءات قانونية تنظيمية تعتمدها الدول لإزالة العوائق البنيوية امام مشاركة النساء في الحياة السياسية وتعد احدى التدابير الخاصة والمؤقتة تهدف الى التساوي بين الجنسين, لرفع نسبة المشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها في الهيئات المنتخبة»[٥]،وفي كل الاحوال وطالما ان نظام الكوتا اجراءً مؤقتاً تلجا اليه الدول لتفعيل دور المرأة في المشاركة السياسية في صنع القرار, فانه اذا ما تحققت المساواة الفعلية بين الرجال والنساء في تقلد المناصب والوظائف العامة, تنتفي الحاجة الى نظام الكوتا النسائية على المستوى التنظيمي، والهدف من تطبيق نظام الكوتا النسائية في المجالس النيابية في غالبية دول العالم والأنظمة الديمقراطية هو «تحقيقا لمبدأ العدالة اذ ليس من الانصاف اغفال او اهمال دور النساء اللاتي يشكلن نصف المجتمع من التمثيل في المجالس النيابية. فضلا عن تعزيز مكانة المرأة السياسية وضرورة مشاركتها في العملية السياسية»[٦].

كما ان وجود المرأة في البرلمان يقلل الفجوة بين عدد النساء وبين مساهماتهن في تنمية مجتمعاتهن وبشكل عام يتم استخدام نظام الحصص النسائية الكوتا، في الحالات التي قد يؤدي فيها عدم استخدام الحصة إلى خلل أو عدم توازن غير مقصود في مسألة التمثيل، وتهدف نحو منح المرأة سلطة سياسية أكثر توازناً من خلال تطبيق إجراءات إيجابية،كما ان مبدأ المواطنة المتساوية الذي تنص عليه معظم الدساتير الوطنية يحتم «الانتقال بالمرأة من مجرد المساواة كمبدأ قانوني منصوص عليه بالدستور او فرصة قد تتاح لها او لا تتاح الى المساواة كإجراءات واليات قانونية تهدف الى حفظ حقوق المرأة السياسية» [٧]، وبالنظر للاهتمامات المتباينة بين المرأة والرجل الى حد ما فانه لا يمكن للرجل تمثيل المرأة كما يجب لذلك فان الكوتا النسائية اكثر ملائمة لتمثيل النساء والدفاع عن حقوقهن،ويمكن أن نحدد أهم أنماط الكوتا النسائية التي تمكن المرأة من صنع القرار السياسي بالآتي:

الكوتا الدستورية: وهي نسبة الزامية محددة للنساء ينص عليها الدستور بشكل مباشر[٨].

الكوتا القانونية او(التشريعية):وتعني تخصيص حصة للنساء تنظم وجود المرأة بشكل متكافئ في المجالس النيابية, وتستند الى نصوص تشريعية ترد في قوانين الانتخابات صراحة, تلزم الاحزاب بتطبيقها والا اعتبرت غير دستورية توجب عقوبات محدد سلفا[٩].

الكوتا الطوعية: تتبنى الاحزاب القوية طوعا ترشيح عدد محدد من النساء او نسبة محددة في قوائمها الانتخابية ايمانا منها بحقوق المرأة في التمثيل وليس التزاما منها بأنظمة او تشريعات محددة[١٠].

وقد اخذ العراق بنظام الكوتا الدستورية الالزامية

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

ونشـير الـى ان هذه الحلـول هي دائمـاً تصنف بالمؤقتة وليسـت دائميه لحين وصول المرأة إلى مرحلة تتمكن فيها امن إقناع جمهورٍ الناخبين في الانتخابـات، والتوجه نحو اتخـاذ دورها الفاعل فـي المناصب القياديَّة ولا يسـتوجب وضع كوتا لها،يتضـح مـن الأنمـاط اعـلاه, ان المشـاركة السياسـية للمرأة تجد اساسـها القانوني في اتفاقية الحقـوق السياسـية للمـرأة, كما يعتد بالدسـاتير الوطنيـة التي تفعلها الدول الاطراف التزاما منها بالاتفاقيات التي تنص على «مبدأ المساواة اساسا قانونيا لتمتع المرأة بحق المشـاركة السياسية في الترشيح والانتخاب على المستوى الوطني»[١١]، الا ان مشـاركة المـرأة عموما فـي مواقع صنع القـرار السياسـي ظـل محـدودا وذلـك ادى الى اخفاقهـا في تحقيق النجاح في الانتخابات النيابية, لذلك اسـتدعت الضرورة اللجوء الى نظام الكوتا ليتيـح للنسـاء فرصـة الوصـول الـى المجالس المنتخبـة, كتدبيـر مؤقـت ومرحلي يحسـن من مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار.

وايجـاد نظام الكوتا ليس بديلا عن تراجع المرأة عن المشـاركة السياسـية, لكنه نوع من «التمييز الايجابي يوظف لصالـح تخصيص حد ادنى من المقاعد للمرأة ويعد هذا النظام من اكثر الاساليب نجاعة في تحفيز مسـتوى المشـاركة السياسـية للمرأة»[١٢]، وفي هذا الخصوص يرى البعض ان نظام الكوتا النسائية يتناقض مع مبدا المساواة بين الجنسـين الذي تنص عليه القوانين الدولية وكذلك الدسـاتير الوطنية, ويعده «تمييزا» ضد مشاركة الرجـل،الا ان هناك راي اخر يرى ان هذا النظام ارتبط بمصطلح التمايز الايجابي لرفع مسـتوى المشاركة السياسـية وتنوع المشاركين بها, وهو يؤسـس لإقبال المرأة على الاقدام على المشاركة فـي التمثيـل النيابـي وجـاء الـرد القانوني على ذلك مـن نص (م/٤) من اتفاقية سـيداو وتنص» لا يعتبـر اتخاذ الـدول الاطـراف تدابير خاصة مؤقتة تسـتهدف التعجيـل بالمسـاواة الفعلية بين المرأة والرجل تمييزا»[١٣]، ويترتب على ذلك ان الاتفاقية اقرت نظام الكوتا سياسـيا ولكن بتسمية اخـرى مـن خلال عبـارة النـص علـى التدابير الخاصة المؤقتة.

أن العـراق من الدول التي اخـذت «بنظام الكوتا النسـائية ونصـت عليـه صراحـة في الدسـتور العراقـي والقوانيـن المنظمة له، وعلى مسـتوى الكوتـا النسـائية في الدسـتور العراقـي نجد أن دسـتور سـنة٢٠٠٥ نص علـى حق المشـاركة السياسية للمرأة»[١٤],كما نص عل الكوتا النسائية ويكمـن اعتبار العـراق اول دولـة عربية اعتمد على الدستور مصدرا لنظام الكوتا النسائية، واول تشـريع اسـس لنظام الكوتا في العـراق كان بعد ٢٠٠٣ في قانـون ادرة الدولة للمرحلة الانتقالية, اذ ورد نظـام الكوتا بشـكل واضـح وصريح في « نـص(م/٣٠) التي جاء فيهـا «تنتخب الجمعية العامة نسـبة تمثيل للنسـاء لا تقل عـن الربع من اعضـاء الجمعية العامة» وهـذا النص اخذ نفس الحكم الـوارد في الدسـتور العراقـي ٢٠٠٥في (م/٤٩) «[١٥]، ويستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن ربع أعضاء مجلس النواب، وبموجب ذلك تأسسـت قاعدة دسـتورية لقواعد قانونية ادت الى تحقيق مشـاركة واسـعة للمرأة العراقية في المجالس المنتخبة وعملت على

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

تطوير النظرة المجتمعية لدورها في هذا الميدان، وبما ان النص الدستوري لا يمكن مخالفته عندما نص بشكل واضح أن يكون تمثيل النساء «بما لا يقل عن الربع لنجد ان قسمة عدد النواب (٣٧٥) على (٤) سيكون الناتج فيها تقريبي لذلك كان ينبغي ان يكون عدد النواب زوجي كما يفهم من الصياغة اللفظية للنص احتمالية زيادة النسبة واردة لأنها تشكل الحد الانى من التمثيل[١٦]،أما على مستوى قوانين الانتخابات وهي استجابة للنصوص الدستورية تتولى السلطة التشريعية اصدار التشريعات من دون مخالفتها دستوريا, وهنا نص قانون الانتخابات العراقي «رقم ١٦/ لسنة ٢٠٠٥ على الكوتا النسائية في مجلس النواب اذ الزمت (م/١١) ان تكون امرأة واحدة على الاقل ضمن ثلاثة مرشحين بالقائمة ويجب ان تكون ضمن اول ستة مرشحين في القائمة امرأتان»[١٧]، ويقيد النص الحد الادنى من تمثيل المرأة وهو ان لا يقل عن الربع (٢٥ ٪) دون تحديد للحد الأعلى.

هذا يعني إن نسبة التمثيل ممكن ان ترتفع إلى الثلثين أو أكثر ولكن لا تقل عن الربع , مما يعني إن نسبة تمثيل المرأة العراقية في مجلس النواب أضعاف نسبة تمثيل المرأة الأمريكية في الكونكرس الأمريكي، ولهذا تم وضع نص واضح ضمن «(م/ ١٦) من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم(٩)لسنة ٢٠٢٠ تكون نسبة تمثيل النساء بما لا يقل عن (٢٥ ٪) من عدد أعضاء مجلس النواب ومن عدد أعضاء مجلس النواب في كل محافظة «[١٨]، والملاحظ على نصوص قوانين الانتخابات المتلاحقة انها تراعي ضمان حصول النساء على نسبة الربع من المقاعد الانتخابية, وهذا يوضح ان نظام الكوتا عمل على دعم المشاركة السياسية والوصول بالمرأة الى مواقع صنع القرار وتحقيق استقلالها الذاتي, ابتداءً من الفترة الانتقالية التي شهدت نظاما جديدا على المجتمع العراقي، واليوم وبعد مضي فترة (١٩) سنة على هذه التغيرات, وزيادة الوعي الانتخابي استطاعت المرأة اقناع الناخبين بدورها,إذ حصدت النساء في الدورتين الاخيرتين اصواتا من دون الحاجة الى الكوتا, ما يشير الى تحسين « في اوضاعها السياسية, لذا كان الاولى بالمشرع ان يحدد مدة زمنية لمرحلة انتقالية حسب ما نصت عليه (م/٤) من اتفاقية سيداو, اذ جاء فيها وجوب وقف العمل بهذه التدابير (المؤقتة والخاصة) عندما تكون اهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة قد تحققت»[١٩],ما يعني توقيت نظام الكوتا بمجرد تحقق الغرض الذي من اجله تم تشريعه بنصوص دستورية وقانونية.

المبحث الثاني: معوقات مشاركة المرأة في صنع القرارات التشريعية

أن المرأة العراقية واجهت العديد من المعوقات التي تحد أو وتحجم قدراتها لصنع قرارات تشريعية مباشرة، على الرغم من ان المشاركة السياسية لها تعد احد اهم مؤشرات التحول الديمقراطي في اي بلد بالعالم شأنها بذلك شأن الرجل, وهي تباشر هذا الحق وفقاً لما قررته نصوص المواثيق الدولية والدساتير، واستناداً

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

لمبـدأ المواطنة الـذي يقصد به الانتمـاء للوطن بجميـع جوانبه السياسـية والقانونية والإجتماعية والأقتصادية ومن ثم والانصهار في بوتقته.

وطبقاً للدسـتور العراقي لسنة ٢٠٠٥ الذي أشار أن « العراقيين متسـاوين امام القانون دون تمييز بسـبب الجنس او العـرق او القوميـة او الاصل او اللـون «[٢٠], كمـا وضح أيضا شـكل وطبيعة الحقوق السياسـية للمـرأة اذ نـص «للمواطنين رجالاً ونسـاءً حق المشـاركة في الشؤون العامة , والتمتـع بالحقـوق السياسـية, بمـا فيهـا حـق التصويـت والانتخاب والترشـيح ، ونظام الكوتا سـاهم في وصول العديد من النساء لقبة البرلمان العراقـي»[٢١]، وفي ممارسـة الوظيفـة التنفيذية باعتلاء بعص المناصب الوزارية , لكن السـؤال الـذي نطرحه هل كان للمرأة دور في المسـاهمة باتخاذ القرارات التشريعية أو التنفيذية السياسية، لاسـيما مـع وجـود العديد مـن المعوقـات التي حالت دون تحقيق تمكينها السياسـي خارج أطار مشـاركتها في الأنتخابات التشـريعية والمحلية, والمفارقـة التـي تتجلـى أمامنا أن مسـألة اقرار الحقـوق السياسـية للمرأة واقرار حـق المواطنة لها شـأنها شـأن الرجـل مثبتة دسـتوريا، الا ان مباشرتها ومشـاركتها لصنع القرار واجه العديد من المعوقات يمكن أن نحددها بالآتي:

أولا:المعوقات السياسية

ان القوانيـن الانتخابيـة التي طبقـت بالعراق بعد عـام ٢٠٠٣, الزمت الاحزاب السياسـية بالأخذ بنظام الكوتا بالقوائم الانتخابية ,اذ نص اول قانون انتخابي على ذلك من قبل سلطة الائتلاف رقم ٩٦ لسـنة ٢٠٠٤ اذ أكد وجوب ترشـيح إمراة واحدة مـن بين ثـلاث لأي قائمة إنتخابيـة، وجاء بنص مشابهه كل من «قانوني الانتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥ وقانون رقم ٤٥لسنة ٢٠١٣ الملغيين , ونص قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم ٩ لسـنة ٢٠٢٠ النافذ على انه يشـترط عند تقديم القائمة المفتوحة ان يراعى تسلسـل النساء بنسبة امرأة بعد ثـلاث رجال «[٢٢]، وعلـى الرغم من ذلـك نجد ان دور المرأة داخل الحزب السياسـي الـذي تنتمي له يكاد يكـون لا يذكر ويكون مجرد دور تبعي وتعبوي للحزب وقيادته، وبسـبب هذا التهميش والأقصاء لدورها في التنظيمات الحزبية أصبحت مشـاركتها في الاحزاب السياسية شكلية جداً، وهذا ما دفع أغلبية النسـاء العزوف أو عدم الانتسـاب الى الاحزاب، والأخيرة أيضا مقصرة بهـذا الجانب إذ قليل منهـا تهتم بالتوجه نحو دعم وتعزيز قـدرات النسـاء داخل تنظيماتهـا نتيجة لبقاء الموروث الفكري لهيمنه الثقافة البطريركية (الابويـة) التي حصرت دور المـرأة بالوظيفة الاجتماعية والاسـرية وسياسـيا هي مجرد عدد مكمل وليس فاعل في منظورهم.

ونرى ذلك يتجسـد بوضوح داخـل أي الحزب السياسـي الذي يجعـل من دورهـا ينحصر بعدم مخالفة الكتلة والحزب في التصويت في البرلمان، وصحيح ان الالتزام الحزبي والايديولوجي سـمة بـارزة في الحيـاة الحزبيـة الا انها فـي العراق اخذت بعداً واسـعاً تجسـد في سـيطرة الاحزاب على النائبات بشكل مجحف في كثير من الأحيان، ممـا ادى بالنهاية انعدام «حرية النائبة واصبحت خاضعة لحزبها و بلغ الامر ان شـكت منه احدى

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

النائبـات قائلة ان رئيس كتلتهـا يمنعهن من رفع ايديهـن وابـداء المداخـلات او مناقشـة القوانين وكانـت تتنفـس الصعداء عنـد مغادرتـه للقاعة لتحـاول المشـاركة «[٢٣]، ان عمليـة إسـتمرار تهميش المرأة داخـل البرلمان العراقي وتقويض مشـاركتها في صنع و اتخاذ القرارات المرتبطة بقضايـا الصالح العام أثر كثيراً على قدراتها أمام الجمهـور وتحديداً النسـاء اللواتي يجدن النائبات مجـرد صـورة شـكلية ولايمتلكـن القـدرة على صنـع أي قرار مما أثر ذلك على شـعبيتهن أمام الرأي العام وقلل من إمكانية فوزهن بالأنتخابات المقبلة، وهناك رأي عام يرى ان مشـاركة المرأة فـي القوائـم الانتخابية هو لمجرد ملـئ فراغات الحزب أو الكتلة أو التحالف السياسـي، و للأسف ما يحصل في العراق هو ترشيح نساء بعيدات كل البعد عما يحدث داخـل اروقة البرلمان، وأصبح وجودهن في العمل السياسي يمثل آلية لمساومتها في صنع القرار في السلطتين التشريعية والتنفيذية من قبل الحزب الذي رشحت من خلاله, و النساء اللاتـي شـغلن مقاعد فـي البرلمـان بعيدات عن قضايا تمس واقع المرأة العراقية وتطلعاتها.

وهو ما اشـار اليه ايضاً «تقرير التنمية الانسانية العربيـة لعام ٢٠١٦ اذ جاء فيه ان ادخال الكوتا في بعض المؤسسـات لم يؤد الا الى المحسـوبية بحيث سـاعدت على تعيين قريبات لسياسيين من شاغلي المقاعد انفسهم ،كما ان النساء السياسيات مازلـن لا يمتلكـن اصـلاً سـلطة اتخـاذ القرار لنظرائهن من الرجال»[٢٤]، ووأعطى هذا التقرير العديـد من الأمثلة الواقعية نذكر منها على سـبيل المثال لم تشترك اي امرأة في مفاوضات للتوصل الـى حكومة توافقية بعـد الانتخابات النيابية العام ٢٠١٠ .

والمؤسسـات المعنية بشـؤون المرأة في جميع وزارات الدولـة هـي تقريبـاً مـن دون ميزانيـة مخصصة لها، كما ان نظام الكوتا قد مكن النسـاء في احـزاب دينيـة محافظـة من دخـول مجلس النواب, وغالباً ما يدعمـن قوانين ولوائح تقوض حقـوق المـرأة نفسـها، ان هـذا التقرير السـلبي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي جاء موكداً للواقع السياسـي العراقي الـذي تعمل فيه المرأة سـواء كانت مرشـحة أو نائبة أو وزيرة وغيرها، ولهذا نجد ان النساء في البرلمان هن تابعات لأحزابهن ولـم يقدمن على مـدى الدورات النيابية السـابقة لمجلـس النـواب اي دور ملمـوس لحماية حقوق المرأة او الطفولة، ولم يسـتطعن دعم تشـريعات قانونيـة تهدف لحماية المرأة من العنف او رعاية الطفولـة والامومة، اما على مسـتوى التمثيل في الوظيفة التنفيذية نجد أن الوضع مختلف وأن كان ليـس بدرجة عالية، إذ على علـى مدى الدورات السـابقة التي شـهدها مجلس النواب كانت نسـبة تمثيل النساء في المناصب الوزارية قليلة جداً ولا تتناسـب مطلقاً مع نسبة تمثيلها في مجلس النواب ويمكن أن نوضح ذلك عبر الجدول الآتي:

ت	رئاسة مجلس الوزراء	سنوات الحكم	عدد النساء بدرجة وزير
١	حكومة نوري المالكي	٢٠٠٦-٢٠١٤	٢

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

٢	حكومة حيدر العبادي	٢٠١٤-٢٠١٨	٣
٣	حكومة عادل عبدالمهدي	٢٠١٨-٢٠١٩	١
٤	حكومة مصطفى الكاظمي	٢٠٢٠-٢٠٢٢	٣
	حكومي محمد السوداني	٢٠٢٢-٢٠٢٦	٣

الجدول من إعداد الباحثة

كما تجدر الأشارة انه في «العام ٢٠٠٥ اعتلت (٨) نساء منصب وكيلة وزير, واصبحت امرأة واحدة وكيل للوزارة في العام ٢٠١٤ , و٣ نساء فقط تقلدن منصب سفيرة في السلك الدبلوماسي بالعام نفسه فضلا عن ذلك لم يتم تمثيل النساء في رئاسة مجلس النواب او عضويته على مدى الدورات السابقة»[٢٥]، وعبر هذه المعطيات يتضح لنا ان تمثيل النساء في الحقائب الوزارية لم يكن عادل ومنصف طبقاً لما نص عليه الدستور العراقي وهذا ما دفع النائبة حنان الفتلاوي لأبداء استغرابها عن "عدم تمثيل المرأة في هيئة رئاسة البرلمان للدورة الثانية لمجلس النواب عندما تم اختيار السيد اسامة النجيفي لاعتلاء منصب رئاسة المجلس , وتم اختيار السيد قصي السهيل كنائب اول والسيد عاطف طيفور نائب ثاني, وطالبت ان يتم انصافهن في اللجان البرلمانية الدائمة لأثبات حسن النية وإلتزامهم بالحق الدستوري للمشاركة السياسية للنساء"[٢٦].

وفي الصدد نفسه اطلقت النائبة آلاء الطالباني مقولتها الشهيرة «اليوم وئدت الديمقراطية في العراق بعد جلسة تشكيل الحكومة حكومة السيد نوري المالكي لسنة ٢٠١٠ نتيجة لعدم تمثيل النساء بحقائب وزارية متناسبة مع عددهن داخل البرلمان»[٢٧]، هذا الأمر أنعكس بشكل واضح على تهميش قضايا المرأة في مجلس النواب، والدليل أن «الدورة الاولى له العام ٢٠٠٥ شرع أكثر من (٤٠٠) قانون لم يكن من بينها قانون واحد يخص المرأة ,وهذا شمل ايضا الدورة الثانية لعام ٢٠١٠ لتصبح القوانين (٦٠٠) قانون لم يكن من بينها قانون يخص المرأة «[٢٨]، واستمر الحال في الدورات اللاحقة وهذا الأمر كشف لنا عن عمق المعوقات السياسية التي تحد من قدرة المرأة النيابية للمشاركة في صنع القرار السياسي حتى فيما يتعلق بالقضايا التي تمس أخواتها من النساء، كما نجد أن الأحزاب السياسية هي الأخرى لم تشهد أي تطور أو تغيير في هذا الجانب إذ لم نجد امرأة رئيسة او نائبة لحزب ما , كما أنها لم تعلن يوما عن نسبة تمثيل النساء في تنظيماتها الحزبية، وعلى الرغم من ان الفرصة الذهبية تهيأت للنساء لكسر الحواجز السياسية بإقرار نظام الكوتا, الا ان الواقع اثبت وعلى مدى الدورات السابقة لمجلس النواب عدم كفاءة الا فئة قليلة من النساء فقط واللواتي أثبتن قدرات فاعلة للمشاركة وأن كانت محددة بقضايا معينة، كما ان من تقلدن مناصب وزارية بقلة عددهن بالقياس لنسبة النساء بالبرلمان, الا انه لم يكن لهن الدور الفاعل لصنع وإتخاذ القرار وذلك لهيمنه الكتل والأحزاب السياسية على إداراتها لشؤون الوزارة مما جعل دورهن ضعيف ولا يتعدى وجودهن سوى أنهن يمارسن الأعمال الأدارية، ومن الأسباب التي ضاعفت من المعوقات السياسية للمرأة وتمكينها للمشاركة في صنع القرارات تمثل بانخفاض المستوى التثقيفي لممارسة النشاط والعمل السياسي لأكثرهن.

أضف لذلك انعدام الخبرة والكفاءة السياسية لدى

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

العديد منهن مما انعكس بالسلب على ادائهن في مجلس النواب والعملية السياسية برمتها، وهذا الأمر أسهم بإضعاف قدرتهن على القيام بالدور الفعال للمشاركة، والذي تم تأكيده من قبل « تقرير التنمية البشرية في العراق لسنة ٢٠١٤ والصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي اذ جاء فيه ان النساء في البرلمان العراقي اخفقن في تحقيق توقعات الناخبين, إذ يستخدمن مناصبهن لمعالجة القضايا الرئيسية ولم يدافعن عن حقوق المرأة وفشلن في تحقيق مطالب وتطالعات ناخبيهم مما أضعف دورهن المستقبلي امام الراي العام»[٢٩].

وعلى الرغم من ذلك يجب ان لا نغفل ان المرأة العراقية قد شهدت قفزة نوعية بعد العام ٢٠٠٣, اذ ان نظام الكوتا كان له الاثر الكبير في تغيير وجهة نظر الناخبين حول المرأة ودورها في المجتمع، لذا من المهم الاشارة الا انه بسبب حداثة العمل بهذا النظام فضلاً عن أن تجربة مشاركة المرأة في النشاط والعمل السياسي هي حالة جديدة عليهن، لهذا يمكن القول أن الكوتا كان لها اثرها في تذليل المعوقات السياسية تجاه مشاركتها وأهم جزئية تحققت ان المجتمع بجميع فئاته اعتاد على وجودها في العملية السياسية ودعم مشاركتها عبر إختيارها في الانتخابات, والدليل على ذلك انه على مدى الدورات الانتخابية التي شهدها مجلس النواب, هناك العديد من النساء ممن وصلهن لمقاعد مجلس النواب من دون الكوتا اي بقوة اصواتهن الانتخابية حالهن حال الرجال, وحسب الأحصائيات الرسمية نجد أن « انتخابات الدورة الاولى لمجلس النواب فازت النساء بـ(٧٨) مقعد من اصل (٢٧٥) مقعد, وحصلن (٢١) منهن على المقاعد بدون كوتا, وبانتخابات الدورة الثانية حصلن النساء على (٨١)مقعد من اصل (٣٢٥) مقعد , فزن(٢١) منهن ايضاً من دون كوتا, وبانتخابات الدورة الثالثة حصلن (٨٣) مقعد من اصل ٣٢٩ مقعد , فزن (٢٠) منهن بدون كوتا»[٣٠]، ونجد أن الوعي والدعم السياسي والمجتمعي لمشاركة النساء بالعمل السياسي تضاعف عن السابق وتكشف لنا انتخابات الدورة الرابعة عن ذلك إذ حصلن النساء على «(٨٤) مقعد من اصل (٣٢٩) فزن (٢٢) منهن بلا كوتا اما في الأنتخابات المبكرة الاخيرة في تشرين الاول العام ٢٠٢١, حصلن على (٩٥) مقعد من اصل (٣٢٩), وبلغ عدد الفائزات بلا كوتا (٥٩) ومن فزن بالكوتا بلغ (٣٦) فقط ومن استطعن الفوز لأكثر من مرة بلغ (٢٧) امرأة (٨)منهن فزن بالكوتا و(١٩) فزن بلا كوتا «[٣١].

وهي نسبة كبيرة جداً ومرتفعة عن الانتخابات في السنوات الماضية، وعلى الرغم من كل هذه الأحصائيات الإيجابية إلا ان النساء تحت قبة البرلمان لم يستطعن من تحجيم المعوقات السياسية والغاء الهيمنة الحزبية والتوجه نحو ضبط الكوتا كما نص عليها دستورياً، ويعود ذلك لإستمرار السيطرة المركزية للأحزاب والكتل السياسية التي تحد من استقلالية النائبات لإتخاذ قرارات بعيدة عن توجهاتهم وأن كانت للصالح العام، كما تشكل ثقافة التبعية للكتلة أمر ملزم لدى «غالبية البرلمانيات لأنهن لم يستطعن الدخول للبرلمان إلا عبر القوائم الحزبية الكبيرة، مما يجعلهن ملزمات بتبني رؤية الحزب السياسية والأيديولوجية حتى لو تعارضت مع توجهاتها في المشاركة بصنع القرار التشريعي»[٣٢]، وتعد آلية الاختيار التي تعتمدها الكتل السياسية في كثير من الأحيان، تتجه دوما نحو ترشيح نساء غير متمكنات أو يفتقرن للخبرة السياسية العميقة لضمان سهولة السيطرة على أصواتهن وتوجيهها لصالح أجندات الحزب، هذا الأمر أدى الى عدم

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

قدرة البرلمانيات على «تشكيل كتلة نسوية عابرة للأحزاب إذ تكررت المحاولات من قبل العديد من النائبات في دورات مختلفة لكن تردد بعضهن وخوف أخريات من خسارة الدعم السياسي للكتلة المنتمية لها أدى إلى تشتت أصواتهن وضياع قدرتهن على الضغط الموحد للحصول على حقهن في الأستقلالية بصنع القرار التشريعي بعيدا عن التبعية»[٣٣].

ثانيا: المعوقات الهيكلية أمام النائبات لصنع القرار

هناك العديد من العوائق الهيكلية في صنع القرار التشريعي من قبل النساء في البرلمان أبرزها نظام التوافقات والمحاصصة والذي « أدى الى ترسيخ الصفقات السياسية وتحويلها لعرف سياسي عبر تغليب مصلحة المكون أو الحزب على المصلحة العامة، مما يجعل المرأة البرلمانية مجرد أداة لتكملة العدد القانوني بدلاً من أن تكون شريكاً فاعل في إدارة وأتخاذ القرار»[٣٤]، كما يعد غياب وصولهن للمناصب السيادية على الرغم من الحضور البرلماني المتزايد في السنوات الأخيرة من الأسباب التي أدت الى إستمرار تأثيرهن المباشر في المشاركة بفاعلية في صنع القرارات التشريعية أو حتى مشاركتهن في رسم السياسات الوطنية العليا، ومعنى ذلك أن المعوقات الهيكلية لتمكين المرأة في البرلمان العراقي في الحصول على حريتها وإستقلاليتها لصنع القرار تظهر لنا "فجوة واضحة بين التمثيل العددي (الناتج عن نظام الكوتا) والتمكين النوعي في لصنع القرار وعلى الرغم من ضمان الدستور لنسبة ٢٥٪ من المقاعد للنساء، إلا أن هذه المشاركة تظل محكومة بآليات حزبية وسياسية ومؤسساتية تعيق استقلاليتها"[٣٥].

ولتحديد أهم المعوقات الهيكلية التي تواجهها المرأة البرلمانية يمكن توضيحها عبر الآتي:

١- التوجهات العامة للبنية التشريعية والبيئة المؤسسية في البرلمان العراقي والتي تعتمد عدم إشراك النساء في «مناقشة القضايا التشريعية المهمة لاسيما ذات الطابع الأمني والسياسي وتتم مناقشتها عبر إجتماعات مغلقة وهنا يتم أقصاءهن إذ تُحسم القرارات والصفقات السياسية الكبرى غالباً من قبل الرجال على إختلاف مكانتهن التشريعية والسياسية ويستبعد بشكل واضح أي مشاركة نسائية»[٣٦].

٢- تأطير دور النائبات في مجالات محددة إذ تعاني البرلمانيات من تهميش منهجي داخل اللجان والآليات البرلمانية ويتم «حصر أدوارهن غالباً نحو وضعهن في اللجان ذات الطابع الاجتماعي أو الخدمي (مثل لجنة المرأة والطفولة)، مع إبعادهن عن اللجان السيادية مثل الدفاع، المالية، والخارجية، حيث تُصنع القرارات المصيرية» [٣٧].

٣- الجمود التشريعي تواجه مقترحات القوانين التي تخدم قضايا النساء في جوانب مختلفة معارضة قوية من الكتل التقليدية، وتظل معطلة في أروقة البرلمان لصالح ملفات سياسية أخرى وهذا التعطيل « تشترك فيه النائبات في كثير من الأحيان بشكل إجباري بسبب طبيعة البنية الحزبية القائمة إذ غالباً ما تُدفع المرأة البرلمانية لتأمين تأييد الحزب لملف أو قضية معينة وضمان التصويت عليها وفقاً لرؤية قادة الأحزاب أو توجهات الكتلة لا وفق قناعاتها الخاصة حولها»[٣٨].

٤- ضعف "التضامن النسوي تعاني البرلمانيات

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

من غياب صوت نسائي موحد يتجاوز الخلافات الحزبية أو السياسية وحتى الطائفية للتركيز على استحقاقات نساء العراق وتشكيل كتلة نسوية برلمانية تدعم وتشارك في سن وتشريع قرارات منصفة وعادلة للمرأة"[٣٩]

ونتيجة لكل ما تقدم آنفا نجد أن التمثيل النسوي في البرلمان يواجه بانتقادات شعبية مستمرة، لعدم قدرة النائبات على تقديم مشاريع قوانين ملموسة تلامس واقع المرأة العراقية مما يضعف الثقة الجماهيرية بهن ويقلل من قدرتهن على المناورة السياسية مستقبلاً.

ثالثا: المعوقات الإجتماعية

تتمثل تلك المعوقات بنظرة المجتمع الذكورية السلبية تجاه النساء بسبب التنشئة الاجتماعية فينظر للمرأة على ان وظيفتها الاساسية تكون كزوجة وكأم فقط ، والمجتمع العراقي كما المجتمعات الشرقية الأخرى ظل متمسكاً بأعراف وتقاليد وافكار من مورثه الفكري القديم حول المرأة والتي تحد من مشاركتها في مختلف جوانب الحياة ومنها السياسية، وهذا ما جعل من وجود المرأة في العمل السياسي يخضع دوما للهيمنة الذكورية ونظرتها تجاه النساء والتي أنتقلت من المناطق الريفية والعشائرية ودخلت كجزء من تعاملات وتفاعلات الفاعلين تحت قبة البرلمان، وعلى الرغم من اقرار نظام الكوتا دستورياً وتم تعزيز دعمه عبر القوانين الانتخابية، الا ان غالبية النساء لم يستطعن الوصول والفوز بالمقاعد النيابية عن طريق المنافسة العادلة مع الرجال, واحد اسباب ذلك هو وجود العائق الاجتماعي والثقافي الذي يحصر دور المرأة بالدور التقليدي المتمثل أن «المرأة تخضع للرجل مهما كانت مكانتها في المجتمع وهذا الحضور الضعيف والمسيطر عليها لم ينتهي أمام البوابة التشريعية أنما أصبح جزء منها لأن طبيعة تفكير وتعامل النواب معها ظل على نفس الوتيرة»[٤٠]، وهذا الواقع فرض على النساء البرلمانيات الشعور وكأنهن دخيلات على عالم السياسية ولا مكان لهن فيه , وهن دوماً تحت المراقبة والامتحان في كل ما يقمن به من تحركات أو أراء، ومع أن نظام الكوتا مهد لإشراك المرأة في المجالس النيابية بشكل واقعي وفعال، لكن عملية اختزالها بهيمنة الرجال على أراء النساء فيه «تهديد لشرعية النظام وللعملية الديمقراطية، اذ ان التمثيل النيابي يتجسد بضرورة اشراك كل فئات وشرائح المجتمع , وغياب المرأة فيه يعني غياب لنصف المجتمع واعتداء على العملية الديمقراطية برمتها»[٤١].

والمشاركة السياسية الفاعلة للنائبات وتمكينهن من الوصول فعليا لصنع القرار في المؤسسة التشريعية تعد جوهر العملية الديمقراطية, وكلما تزايد حجم مشاركتها بعدالة وأنصاف عُد ذلك مؤشراً ايجابياً لصحة العلاقة بين المجتمع والدولة، وهذا ما تتميز به الدولة الحديثة الديمقراطية عن الدولة التقليدية، أن قضية تشريع الكوتا كجزء من المواثيق الدولية والقوانين الوطنية لأعتباره أفضل وسيلة مؤقتة لإدخال المرأة بمعترك العمل السياسي في الدول التي مازالت مجتمعاتها غير متقبلة لفكرة وجودها فيه، ومع التقدم والتطور الذي شهده الوعي المجتمعي في العراق بعد سلسلة من مشاركته في إنتخابات الدورات النيابية السابقة، نجد أن هناك العديد من النساء المتعلمات والمبدعات أعتلين المقعد النيابي وأخريات تولين مختلف المناصب الإدارية في العديد من المؤسسات العامة للدولة، واعتلائهن لتلك المقاعد

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

والمناصب كان الهدف منه ممارسة دورهن في صنع القوانين التي تحمي وتدعم تطوير عبر المشاركة في سن تشريعات تعزز من هذا الأمر، وعلى الرغم أن الأهداف المرتبطة بتمكين النساء لصنع القرار التشريعي تسعى لتنمية وتطوير المجتمع العراقي من خلال تعزيز دور المرأة ومشاركتها في الحياة العامة والأسرية، إلا أن هناك العديد من المعوقات الإجتماعية لاتزال تؤثر على النساء داخل قبة البرلمان وتحد من إمكانية وصولهن لصنع القرار وإتخاذه ويمكن أن نحدد أبرزها بالآتي[٤٢]

١- إستمرار هيمنة النظام الأبوي والثقافة التقليدية أن نظرة المجتمع النمطية تجاه المرأة على أنها كائن محبط ومهمش وأحياناً تحت مسميات الشرف أو الحفاظ على القيم الأسرية.

٢- ضعف ثقة المجتمع بقرارات المرأة وهو اعتقاد اجتماعي يسود على مختلف شرائح المجتمع ومستوياته الثقافية، ويرى أن قدرة المرأة ضعيفة وعاطفية في الحياة العامة فكيف يمكن الوثوق بها لاتخاذ قرارات سياسية حاسمة، وهذا التفكير السائد أدى إلى عدم القناعة بآرائها داخل المؤسسة التشريعية.

٣- ثقافة العزل والتمييز تعمل القيم السائدة على حصر دور المرأة في الأطر التقليدية التي تحافظ على مكانتها وفق المنظور المجتمعي، مما يجعل مشاركتها السياسية في نظرهم شكلية أغلب الأحيان أو توظيف وجودها لغايات سياسية محددة .

٤- غياب الدعم المجتمعي والإعلامي يشكل التهميش الإعلامي لدور المرأة البرلمانية أحد أسباب عدم أنصافها أمام الجماهير وهذا الأمر أسهم في تكريس الصور النمطية التي تعيق تمكينهن.

٥- الضغوط العائلية والاجتماعية تواجه المرأة العاملة في السياسة تحديات في الموازنة بين العمل والمسؤوليات الأسرية، مع وجود رفض اجتماعي عشائري أحياناً لانخراطها الكامل في المشاركة بقضايا الشأن العام.

وفي ضوء ما سبق نجد أن المرأة في البرلمان العراقي تواجه تحديات اجتماعية مركبة تمنعها من ممارسة دورها في صنع القرار بشكل مستقل عن الموروث المجتمعي السائد، والذي يحد من قدراتها ويضعف دورها التشريعي لخدمة قضايا النساء بشكل خاص.

الخاتمة:

أن مشاركة النساء في العمل السياسي مؤشر أساسي لديمقراطية النظام، والمرأة تمثل نصف المجتمع ولا يمكن أن يتطور المجتمع من دونها، ونجد أن غياب الإرادة السياسية الحقيقية لإشراكها في صنع القرار يُحدث فجوة بين النصوص الدستورية والتشريعية للمساواة وتفعيلها واقعياً، مما يبعدها عن مراكز القرار، وأغلب الأنظمة الديمقراطية تعمل على تفعيل مشاركتها لاسيما أنها وصلت في عصرنا الحالي لمراتب عليا من التعليم والثقافة بشكل متقدم مما يستلزم إشراكها للتعبير عن قضايا مجتمعها وتمنح حيزاً لتأخذ دورها لدعم الإجيال المستقبلية، ولهذا يجب ضمان مشاركتها بفاعلية داخل البرلمان والأحزاب السياسية وتمكينها لتولي المناصب القيادية، وبما أن نظام الكوتا النسائية يعد آلية قانونية مؤقتة (تدبير إيجابي) لوصولها لمواقع صنع القرار، إستناداً الى العديد من الأتفاقيات

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

الدولية والتي عزز من تبينها وتطبيقها الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ إذ حدد تمثيل الكوتا بنسبة لا تقل عن ربع الأعضاء، وتركت القوانين الانتخابية النسبة ثابتة عند ٢٥٪ كحد أدنى دون حد أعلى، مما يسمح برفعها إلى ٣٥٪ أو ٤٠٪ أو ٤٥٪، وعلى الرغم من الجهود القانونية لدعم النساء في البرلمان للمشاركة بفاعلية لصنع القرار التشريعي، إلا أنهن واجهن سلسلة من المعوقات السياسية والبنيوية والإجتماعية أدت نحو إضعاف مكانة وقدرات المرأة البرلمانية مما قلل من أدائها وأهمية مشاركتها لصنع القرارات بإستقلالية وشفافية عالية.

التوصيات:

١- رفع نسبة الكوتا النسائية تدريجياً في القوانين الانتخابية العراقية من ٢٥٪ إلى ٣٥٪ كحد أدنى، مع تحديد سقف أعلى يصل إلى ٥٠٪، تماشياً مع مبدأ التدابير الإيجابية المؤقتة.

٢- إلزام الأحزاب السياسية بتمثيل نسائي لا يقل عن ٣٠٪ في هياكلها القيادية وقوائمها الانتخابية، مع ربط التمويل الحكومي للأحزاب بمدى التزامها بهذا الشرط.

٣- تطوير برامج تأهيلية متخصصة للمرأة المنتخبة والناشطة سياسياً في مجالات التشريع، التفاوض، وصنع القرار، بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني والجامعات لمعالجة ضعف الخبرة السياسية.

٤- تعديل القوانين الانتخابية لمعالجة المعوقات القانونية عبر إلغاء أي نصوص تمييزية غير مباشرة، وتضمين آليات رقابية لضمان تفعيل نصوص المساواة الدستورية واقعاً.

٥- إطلاق حملات توعية مجتمعية بدعم الإعلام الرقمي تستهدف تغيير الصور النمطية حول دور المرأة السياسي لتعزيز القبول والتأييد المجتمعي لمشاركتها في مواقع القرار.

الهوامش والمصادر:

١- Drude Dahlerup, Gender Quotas and Democratic Participation: The Global Debate, Publisher: University of Michigan Press, ٢٠١٩, p٣٠-٣٢

٢- Mona Lena Krook & Sarah Childs, : The Politics of Gender Quotas: Comparative Perspectives, Publisher: Oxford University Press, ٢٠٢٠, p٧٤-٧٧

٣- Drude Dahlerup,op-cit,p٣٩ -٤٣

٤- Mona Lena Krook & Sarah Childs,p٨٠-٨٣

٥- Nadje Al-Ali, Iraq's Political Landscape: Women's Quotas and Parliamentary Empowerment, Publisher Routledge Middle East Studies Series, ٢٠٢٢, p٧٨-٨٠

٦- Ibid,p٨١-٨٢

٧- رانيا مصطفى، النظام الانتخابي والكوتا النسائية: النظرية والتطبيق، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قطر، ٢٠١٧، ص ٨٨-٩١

٨- المصدر السابق، ص٩٢-٩٤

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

٩- هشـام جعفر، اليات تمثيل المرأة في المجالس التشـريعية: الكوتـا كأداة للعدالـة الانتقاليـة، منشورات جامعة الكويت، ٢٠١٩، ص٤٨-٥٢

١٠- لمى سـلامة، دليل الكوتا النسـائية: تصميم وتطبيق نظم الكوتا الانتخابية، دتر وائل للنشـر، الأردن، ٢٠١٥، ص٣٥-٣٩

١١- رانيـا مصطفى، النظـام الانتخابي والكوتا النسـائية: النظرية والتطبيق، مصدرسبق ذكره، ص٩٣-٩٦

١٢- هشام جعفر، اليات تمثيل المرأة في المجالس التشـريعية: الكوتا كأداة للعدالة الانتقالية، مصدر سبق ذكره، ص٥٧-٦٠

١٣- المصدر السابق، ص٦٢-٦٣

١٤- Nadje Al-Ali,op-cit,p٨٤-٨٦

١٥- ينظـر قانـون إدارة الدولـة العراقيـة فـي المرحلـة الأنتقاليـة ٢٠٠٣، والدسـتور العراقي لعام ٢٠٠٥

١٦- نادية عبد الوهاب، صنع القرار التشـريعي والمـرأة في العـراق بعد ٢٠٠٣، دار الشـؤون الثقافية، بغداد، ٢٠١٨، ص ١٥٥-١٥٧

١٧- Nadje Al-Ali,op-cit,p٩٠-٩٢

١٨- نادية عبد الوهاب، صنع القرار التشـريعي والمـرأة في العـراق بعد ٢٠٠٣، مصدر سـبق ذكره، ص١٥٧-١٥٨

١٩- اسـماء جميل رشـيد, الكوتا النسائية نشأتها ,انماطها وتطبيقاتها في العراق والدول العربية., مركـز دراسـات المـرأة, جامعـة بغـداد, مجلة الآداب, العدد ١٣٧, حزيران ٢٠٢١،ص ٤٩١-٤٩٦

٢٠- ينظر: المادة ١٤ من الدسـتور العراقي لعام ٢٠٠٥

٢١- ينظر: المادة ٢٠ من الدسـتور العراقي لعام ٢٠٠٥

٢٢- ينظر قانون أنتخابات مجلس النواب العراقي ذي الرقم ٩ لسـنة ٢٠٢٠ والمنشـور في جريدة الوقائع العراقية الرسـمية ، العدد ٤٦٠٣ بتاريخ ٩تشرين الثاني ٢٠٢٠

٢٣- ينظـر: بلقيـس محمـد جـواد ,دور المـرأة العراقيـة في النظام الديمقراطي :دراسـة تحليلية لسـلوك المرأة البرلمانية , دار الحصاد ,سوريا , ٢٠١٣، ص ٨٩-٩٥

٢٤- ينظر: تقرير برنامج الأمم المتحدة الأنمائي، الشـباب وآفاق التنمية واقع متغير، سلسلة تقارير التنمية الأنسانية العربية، ٢٠١٦، ص ٤٩-٥٢

٢٥- ينظـر: بلقيـس محمـد جـواد ,دور المـرأة العراقيـة في النظـام الديمقراطي، مصدر سـبق ذكره، ص ٩٨-١٠٣

٢٦- ينظـر: جينـا شـير يلـو وكارولين رودي ،التحليل الشـامل للعملية الانتخابية والسياسـية في العراق حسـب النوع الاجتماعي , المؤسسـة الدولية للنظم الانتخابية , لبنان ,٢٠١٩، ص ٤٥-٤٨

٢٧- ينظر:رشيد عمارة ياس، اثر الكوتا النسائية فـي تفعيـل دور المـرأة فـي انتخابـات برلمان كردسـتان العراق دراسـة تحليلية مقارنة, مجلة العلوم والقانون السياسـية, كليـة القانون والعلوم السياسـية, جامعـة ديالى, المجلد العاشـر, العدد,

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

الاول, ص١٣-١٥

٢٨- ينظر: بلقيس محمد جواد ,دور المرأة العراقية في النظام الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٥-١١٠

٢٩- ينظر: تقرير التنمية البشرية الوطني للعراق بعنوان شباب العراق تحديات وفرص، وزارة التخطيط العراقية وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الأنمائي لسنة ٢٠١٤، ص٢٦-٢٨

٣٠- ينظر: اسماء جميل رشيد, الكوتا النسائية نشأتها , مصدر سبق ذكره، ص ٤٩٩-٥٠٢

٣١- المصدر السابق ،ص ٥٠٤-٥٠٧

٣٢- ينظر: دلين سردار زهدي النوري, الكوتا النسائية واثرها في المشاركة الانتخابية في ظل قانون الانتخابات العراقي الجديد لسنة٢٠١٩,مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية , المجلد العاشر, العدد الثاني, ٢٠٢٠، ص٥٦٩-٥٧٢

٣٣- ينظر: جاسم محمد حسين، الكوتا النسائية في الدساتير العربية: تجربة العراق نموذجًا، المركز العراقي للأبحاث القانونية، بيروت، ٢٠٢١، ص٨٩-٩٠

٣٤- ينظر:رشيد عمارة ياس، اثر الكوتا النسائية في تفعيل دور المرأة في انتخابات برلمان كردستان العراق، مصدر سبق ذكره، ص١٦-١٨

٣٥- ينظر: جاسم محمد حسين، الكوتا النسائية في الدساتير العربية: تجربة العراق نموذجًا،مصدر سبق ذكره، ص ٩١-٩٣

٣٦- ينظر: دلين سردار زهدي النوري, الكوتا النسائية واثرها في المشاركة الانتخابية، مصدر سبق ذكره، ص٥٧٣-٥٧٥

٣٧- ينظر: سعاد عبد الرزاق، المرأة العراقية والنظام السياسي: آليات التمثيل والمشاركة، مركز دراسات المرأة العربية، بغداد، ٢٠١٩، ١١٠-١١٢

٣٨- ينظر: نادية عبد الوهاب، صنع القرار التشريعي والمرأة في العراق بعد ٢٠٠٣، مصدر سبق ذكره، ص١٥٩-١٦٠

٣٩- ينظر: جاسم محمد حسين، الكوتا النسائية في الدساتير العربية: تجربة العراق نموذجًا،مصدر سبق ذكره، ص ٩٦-٩٨

٤٠- ينظر: اسماء جميل رشيد, الكوتا النسائية نشأتها , مصدر سبق ذكره، ص ٥٠٩-٥١١

٤١- دلين سردار زهدي النوري, الكوتا النسائية واثرها في المشاركة الانتخابية، مصدر سبق ذكره، ص٥٧٨-٥٨٠

٤٢- ينظر: جاسم محمد حسين، الكوتا النسائية في الدساتير العربية: تجربة العراق نموذجًا،مصدر سبق ذكره، ص ١٠١-١٠٥

الملخص

الملخص:

تتناول هذه الدراسة المعوقات الجوهرية التي تعيق انتقال تمثيل المرأة البرلمانية في العراق، بموجب الكوتا الدستورية، من حضور عددي شكلي إلى سلطة تشريعية مؤثرة. تشخص الدراسة ثلاث ركائز أساسية لهذا الإقصاء، الأولى

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

هيمنــة البنى الحزبية التي تفـرض أجنداتها على النائبات، وتُخضِع خياراتهن لمنطق المحاصصة السياســية، والثانية اســتمرار المــوروث الثقافي والاجتماعي الذي يُرســي أدواراً نمطية، ويجعل دور المــرأة البرلمانية مقتصراً على العمل ضمن اللجان الخدمية الهامشــية، بعيداً عن لجان السيادة والمؤثــرة، والثالثة القصور المؤسســي الداخلي الــذي يختــزل نشــاطها فــي التصويــت وتقديــم المقترحات، لا في صياغة القوانين الاستراتيجية، واعتمدت الدراســة منهجاً تحليلياً مزدوجاً لقياس الفــرق بين نســبة التمثيــل ومضمون المشــاركة الفعلية، وعرضت حلــولاً تطبيقية أهمها إصلاح آليات الترشــيح الحزبي، وتشــكيل تكتل نســائي عابــر للكتل، لضمــان انتقال المرأة مــن التمثيل الرمزي إلى الفاعلية التشريعية الحقيقية بما يعزز جودة الديمقراطية التمثيلية في العراق.

الكلمــات المفاتيحيــة: أتخــاذ القــرار ، الســلطة التشــريعية، البيئــة المؤسســية للبرلمــان، نظام الكوتا، التمثيل النسوي، هيمنة الأحزاب

Abstract

This study examines the fundamental obstacles hindering the transition of female parliamentary representation in Iraq, under the constitutional quota, from a formal numerical presence to an influential legislative authority. It identifies three primary pillars of exclusion: First, the dominance of party structures that impose agendas on female MPs, subjecting their choices to political apportionment. Second, the persistence of cultural and social heritage establishing stereotypical roles, confining female parliamentarians to marginal service committeesratherthansovereignones. Third, institutional shortcomings that reduce their activity to voting and submitting proposals instead of drafting strategic legislation. Using a dual analytical approach, the study measures the gap between representation ratios and actual participation. It proposes practical solutions, including reforming party nomination mechanisms and forming a cross-bloc women›s coalition to ensure a transition from symbolic representation to genuine legislative effectiveness, ultimately enhancing the quality of representative democracy in Iraq.

Keywords: Decision-making, Legislative authority, Institutional environment of the parliament, Quota system, Women›s representation, Party dominance.